A E EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY
A RETOURNER/RETURN TO DISTRIBUTION S.V.P.

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/294
E/1992/84
7 July 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢ من القائمة المؤقتة*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
البند ١٣ من جدول الاعمال
السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى

العواقب الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس ، والجولان السورية

تقرير الامين العام

١ - تصدّى عدد من التقارير لموضوع إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى منذ عام ١٩٦٧ ، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها . وفي سنة ١٩٧٩ اعتمد مجلس الامن في الامم المتحدة القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) وفيه ، قرر أن السياسة والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بإنشاء مستوطنات في هذه الاراضي غير جائزة قانونا ، وتضع عقبة خطيرة أمام التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . وأعيد تأكيد هذا الموقف بصورة جماعية في القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي تشدد ديباجته على ضرورة النظر في تدابير تكفل الحماية المنصفة للممتلكات العامة والخاصة من الاراضي وموارد المياه في المنطقة . وفي سنة ١٩٨٠ ، أعرب مؤتمر العمل الدولي أيضا عن قلقه إزاء إنشاء المستوطنات وطلب وضع حد لهذه السياسة وإزالة المستوطنات القائمة .

---

* A/47/50 .

92-29673 ٠٩٦٤ن(٩٢) 130792 130792

130792

٢ - وفي سنة ١٩٩١ قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقريرا عن موضوع المستوطنات الاسرائيلية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة (A/46/263-E/1991/88) . وفي سنة ١٩٩٢ أعدت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة تقريرا عن الموضوع ذاته ، أحيل الى الجمعية العامة في الوثيقة A/47/76 . ومؤخرا ، أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرا عن حالة العمال في الاراضي المحتلة قدمته الى الدورة التاسعة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي (١٩٩٢)[(١)] .

٣ - ويقصد بتعبير "مستوطنة" في هذه الوثيقة أي منشأة اسرائيلية مدنية أو عسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى . وقد بسطت اسرائيل ولايتها القضائية والتشريعية والإدارية على القدس الشرقية والجولان السورية . ويجدر ملاحظة أن التشريع الاسرائيلي يسري على المستوطنين حتى لو كانوا مقيمين خارج أراضي دولة اسرائيل .

٤ - لقد بدأ بناء المستوطنات عقب حرب الايام الستة مباشرة في سنة ١٩٦٧ ، وأنشئت أولاها في مرتفعات الجولان ؛ وتخطيط المستوطنات والإشراف عليها مسؤولية الحكومة . ومنذ ذلك الحين تطورت هذه السياسة بدرجات متفاوتة في القوة ، لكنها تسارعت بشدة منذ بداية سنة ١٩٩١ . وقد دفعت هجرة اليهود المكثفة الى اسرائيل من كومنولث الدول المستقلة وبلدان شرق أوروبا واثيوبيا (حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ في سنة ١٩٩٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ في سنة ١٩٩١) الحكومة الى مضاعفة بناء المساكن في أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة والجولان السوري[(١)] . ونجم عن ارتفاع أسعار المساكن وزيادة الطلب عليها في اسرائيل انتقال كثير من الاسرائيليين الى السكن في المستوطنات بالاراضي المحتلة . وتشجع الحكومة على ذلك بالاستعانة أساسا بحوافز مالية وضريبية . كما أن القروض أكثر يسرا والمرافق الاساسية متاحة مجانا فضلا عن وجود تخفيضات ضريبية كبيرة . وخلال السنة المالية ١٩٩٠ أنفقت حكومة اسرائيل (على المستوطنات) في الاراضي المحتلة ما مجموعه

---

(١) مكتب العمل الدولي ، تقرير المدير العام ، الملاحق ، الجزء الثاني ، (جنيف - ١٩٩٢) ، الفقرتان ١١٦ و ١١٧ .

٥٠٠ ١ مليون شيكل ، أي ما يعادل ثلاثة أمثال ما ينفق في الاراضي المحتلة في أي سنة ابتداء من سنة ١٩٦٧[٢] .

٥ - ووفقا لتقرير المكتب المركزي للاحصاءات (جيروساليم بوست ، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢) "زاد عدد المباني التي بدأ تشييدها في الاراضي في سنة ١٩٩١ بمقدار أربعة أضعاف ، فيما زاد في جميع أنحاء البلد بمقدار الضعف" ، وهو ما يسبب للسكان العرب صعوبات شديدة في الحصول على تصاريح البناء . وإضافة الى ذلك تفيد معلومات مستمدة من وزارة المالية[٣] عن إقامة ٥٦٥ ٥ من المساكن المتنقلة والسابقة التجهيز في سنة ١٩٩١ . وهذا الاستثمار المتزايد من جانب السلطات نتاج إرادة سياسية مصرح بها جهارا منذ بداية احتلال الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) والجولان وقطاع غزة . وقد جاء مرارا في مناسبات عديدة على لسان وزير الإسكان "ان اسرائيل ستواصل نشاطها الاستيطاني "غير المسبوق بنظير" "في الاراضي" ، وأنه "ليس ثمة تغيير في قرار الحكومة بالبناء" على أي أرض في هذه المنطقة بأكملها (جيروساليم بوست ، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

٦ - وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، شن مجلس المجتمعات اليهودية حملة ضخمة لحض عشرات الالاف من اليهود على الانتقال لسكنى المنازل التي يجري إنشائها حاليا في الاراضي ؛ والهدف المنشود هو توطين ٠٠٠ ٧٠ نسمة في الاراضي المحتلة في غضون سنة .

٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، حدد وزير الإسكان في سياق مناقشة أجريت بالكنيست الإطار العام لخطته الطويلة الأجل لبناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى . وتشمل الخطة بناء طوق من الوحدات السكنية الجديدة حول القدس وأريحا ، والتوسّع في المستوطنات القائمة/أو بناء مستوطنات جديدة بالقرب من نابلس وطولكرم وقطاع غزة . وعلى الجملة ، يبلغ عدد الوحدات

---

(٢) أميرام غولدبلوم "هل المستوطنات عقبة تعترض السلم ؟" ، "نيو أوت لوك ، حزيران/يونيه - تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩١" .

(٣) "هاآرتس" ، ومستنسخة في صحيفة "القدس" الفلسطينية ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

السكنية الموجودة في مراحل التشييد المختلفة في الاراضي المحتلة ، في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ ، حوالي ٠٠٠ ١٩ وحدة سكنية (هآرتس ، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) . وعلاوة على ذلك ستقام ضاحية جديدة تضم ٣٠٠ وحدة سكنية شمال شرق القدس ، بهدف بناء سلسلة متتابعة من المستوطنات اليهودية تحيط بالمدينة . ويمثل العرب ٥٥ في المائة من سكان القدس الشرقية ، بينما يمثل اليهود ٤٥ في المائة (٠٠٠ ١٤٠ عربي و ٠٠٠ ١٢٠ يهودي) . وتسعى الحكومة الى تأمين أغلبية يهودية في القدس الشرقية عن طريق توجيه ٠٠٠ ٦٠ مهاجر الى القدس في السنوات الثلاث القادمة (هآرتس ، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١) .

٨ - وفي ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ذكر أن ٣٠٠ ٤ مهاجرا جديدا استوطنوا الاراضي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، حسبما تدل المعلومات الاخيرة لوزارة المالية (جيروساليم بوست ، ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١) .

٩ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، افتتح وزراء الاسكان والطاقة والزراعة مستوطنة جديدة (بروتشيم) في مرتفعات الجولان السورية . ومن المقرر أن تستكمل المستوطنة خلال السنوات الثلاث المقبلة وتستوعب ٠٠٠ ٤٠ نسمة (هآرتس ، ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، جيروساليم بوست ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) .

١٠ - وفي الاراضي المحتلة ، ينمو على حدة مجتمع السكان العرب المحليين ، الذي تحكمه ادارة مدنية تابعة لسلطة وزارة الدفاع الاسرائيلية ويخضع لتشريع خاص ، بمعزل عن المجتمع اليهودي الاسرائيلي حديث النشأة . ويلقي التقرير القطري لسنة ١٩٩٠ الذي أصدرته وزارة الخارجية في الولايات المتحدة بشأن ممارسات حقوق الانسان ضوءا على هذا النظام القانوني والاداري المزدوج الذي يطبق على الشعبين . ويؤكد التقرير "أن الفلسطينيين : مسلمين ومسيحيين - يلقون معاملة أدنى من المعاملة التي يلقاها المستوطنون الاسرائيليون ، فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من المسائل ، بما فيها التساوي أمام القانون وحق الاقامة وحرية التنقل وبيع المحاصيل والسلع واستخدام الأرض والمياه وامكانية الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية" . وفي هذا الصدد تضيف منظمة "الحق" الفلسطينية لحقوق الانسان (المنتسبة للجنة الحقوقيين الدولية) أن "السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، التي تخضع للقانون الاسرائيلي ، تهدف في واقع الامر الى تحقيق منفعة المستوطنين الاسرائيليين على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين" . وتذكر منظمة

"الحق" وسائر المصادر الفلسطينية الاخرى أن الاستحقاقات والاعانات التي تمنحها الحكومة للمستوطنين عبارة عن مجرد عناصر في حالة تتضمن مصادرة السلطات لما مقداره ٦٥ في المائة من أراضي السكان العرب في الضفة الغربية بصورة غير مشروعة ، واحاطة المدن والقرى العربية وعزلها عن طريق خطط بناء المستوطنات . كما تشير الى عدم وجود مشاريع لتنمية الاحياء الفلسطينية أو تحسينها أو توسيعها سواء في الحضر أو الريف(٤) .

١١ - وبمرور الوقت ، اقدمت الحكومة الإسرائيلية ، وما زالت ، على نزع ملكية أراضي السكان العرب سواء الزراعية أو غير الزراعية في الاراضي المحتلة ، وهي تندرج في فئات أربع :

(أ) الاراضي "المهجورة" التي تركها المشردون منذ عام ١٩٤٨ ؛

(ب) الاراضي المسجلة في السابق باسم الحكومة الاردنية ، وأراضي الملاك العرب الذين استعصى عليهم تماما إثبات ملكيتهم لها ؛

(ج) الاراضي التي صودرت لاغراض عسكرية ؛

(د) الاراضي التي يتقرر أنها ذات نفع للمصلحة العامة الإسرائيلية .

١٢ - كذلك ، أُخضعت أراضي السكان العرب لقيود تتعلق بالاستخدامات في إطار الامر العسكري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٠ - الذي يطبق على الحالات التي تكون فيها الاراضي محاطة بالمستوطنات أو المخيمات أو المنشآت العسكرية أو واقعة على الطرق الموصّلة للمستوطنات . وفي بعض المناطق أهدرت الاراضي الفلسطينية الخصبة لتأمين الطرق الموصّلة ؛ ودمر عدد كبير من كروم العنب لهذا الغرض في المنطقة الواقعة بين بيت لحم والخليل .

---

(٤) مكتب العمل الدولي ، تقرير المدير العام ، الملاحق ، الفقرات ١١٦ و ١١٧ و ١٣١ .

١٣ - وعلى أساس القوانين والنظم الإسرائيلية المعمول بها ، جرى في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٦٧ ونهاية سنة ١٩٩٠ مصادرة الاراضي التالية[٥] :

(أ) ما مجموعه ٦٤٢ ٨٩٥ ٢ دونما من أراضي الضفة الغربية المحتلة ، أي بنسبة ٥٢,٦ في المائة من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية ؛

(ب) ما مجموعه ٤٧٥ ١٥٢ دونما من أراضي قطاع غزة ، أي بنسبة ٤٢,٣ في المائة من إجمالي مساحة أراضي قطاع غزة ؛

(ج) ٦٩,٤ في المائة من إجمالي مساحة أراضي الجولان السورية .

١٤ - ووفقا للإحصاءات الإسرائيلية ، كان عدد المستوطنين في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ ٠٠٠ ٨٢ نسمة ، موزعين بين الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة . ولا يعكس هذا الرقم الحالة الفعلية كما هي الآن ، فمنذ سنة ١٩٩١ زاد عدد المستوطنات بنسبة ٦٠ في المائة ، حسبما تفيد المصادر الفلسطينية وحركة السلام الآن الإسرائيلية (جيروساليم بوست ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ذكر وزير المالية الإسرائيلي أن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية يبلغ ٠٠٠ ١٣٠ نسمة (باستثناء القدس الشرقية التي يوجد فيها من المستوطنين ما يزيد على ١٣٠ الف نسمة) ، وما بين ٠٠٠ ٤ إلى ٠٠٠ ٥ مستوطن في قطاع غزة ؛ كما يُزعم وجود عدد من المستوطنين يزيد على ٠٠٠ ١٣ نسمة في الجولان . وعليه يكون عدد المستوطنين في الاراضي المحتلة زهاء ٠٠٠ ٢٦٨ نسمة . أما عدد المستوطنات فيقدر بما مجموعه ١٩٤ مستوطنة : ٣٣ في الجولان ، و ١٧ في قطاع غزة ، و ٨ في القدس الشرقية ، و ١٣٦ في الضفة الغربية[٦] .

---

(٥) "السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى" (A/46/263-E/1991/88) ، الفقرة ٣٨ .

(٦) مكتب العمل الدولي ، تقرير المدير العام ، الملاحق ، الصفحتان ١٣٤ و ١٣٦ .

١٥ - وسواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية لا يتأتى عن بناء المستوطنات اليهودية إلا زيادة تردي الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للسكان الفلسطينيين ، كما انها تمثل بؤرة للتوتر . وتحدث عادة صدامات بين المجتمعين تتواتر بمعدل عال ، كما يلجأ المستوطنون الإسرائيليون إلى تنظيم أنفسهم في ميليشيات مسلحة(٦) .

١٦ - وفي دراسة أعدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بشأن التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1142) ، جاء أن السياسات والممارسات والتدابير التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية إزاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة أحدثت تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد ، وأثرت سلبا في التنمية والنمو الاقتصاديين في الاراضي المحتلة ، وخفضت إسهام الناتج المحلي الإجمالي . وأوضحت الدراسة بجلاء انخفاض المساحة الإجمالية للاراضي المنزرعة من ٣٦ في المائة من اجمالي مساحة الاراضي المحتلة في الضفة الغربية في سنة ١٩٦٦ إلى ٢٧ في المائة في سنة ١٩٨٤ ، وفي قطاع غزة المحتل من ٥٥ في المائة من المساحة الإجمالية في سنة ١٩٦٦ إلى ٣٨ في المائة في سنة ١٩٨٥ .

١٧ - وكان لمصادرة الاراضي آثار سلبية على الإنتاج والدخل الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ فانخفض الدخل المتأتي من الزراعة من ١,٥٠٥ مليون شيكل في عام ١٩٧٨ إلى ١,٤٨٨ مليون شيكل في عام ١٩٨٤ ، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ . ونتيجة لذلك انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الثابتة) من ٣٢ في المائة في سنة ١٩٧٨ إلى ٢٨ في المائة في سنة ١٩٨٤ ، حسبما يرد في دراسة أخرى للأونكتاد (UNCTAD/ST/SEU 4) .

١٨ - وتفيد الدراسة ذاتها أن الدخل المتأتي من الزراعة في الضفة الغربية انخفض من ٢٣٧ مليون دولار في سنة ١٩٨١ إلى ٢٠٤ مليون دولار في سنة ١٩٨٥ . كما انخفض في قطاع غزة من ٦٦ مليون دولار في سنة ١٩٨١ إلى ٦١ مليون دولار في سنة ١٩٨٥ ، رغم اتجاه المزارعين المتزايد إلى الاستفادة من الاساليب المتطورة للزراعة سعيا الى تحسين الإنتاج الزراعي في هذه المناطق .

١٩ - ونتيجة للآثار السلبية الناجمة عن مصادرة الاراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، انخفضت نسبة العمالة الزراعية من ٣٨,٧ في المائة من مجموع القوة العاملة في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٤,٤ في المائة من مجموعها في سنة ١٩٨٥ .

٣٠ - ووفقا لتقرير بشأن حالة العمال في الاراضي العربية المحتلة ، قدمته منظمة العمل الدولية إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والسبعين في سنة ١٩٩٠[٧] فإن "الجهود المحلية للتنمية تتعرض دوما للإحباط أو التعويق لاسباب إدارية أو أمنية[٧]" . وفي معرض تقييمه للآثار المترتبة على السياسات والممارسات الإسرائيلية على القطاع الزراعي يبرز التقرير النقاط التالية :

(أ) ما زالت الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد ، وإن كان أداء قطاع الزراعة على مدى العقد مخيبا للآمال بسبب نقص الاراضي والمياه والاسواق[٨] ؛

(ب) رغم زيادة الإنتاجية نتيجة الاخذ بتكنولوجيات جديدة في المجال الزراعي ، وجد نقص في فرص التسويق الجديدة المقابلة ؛

(ج) انخفضت العمالة الزراعية في الاراضي المحتلة من حوالي ٠٠٠ ٦٠ عامل في سنة ١٩٧٠ إلى ٥٠٠ ٣٨ عامل في سنة ١٩٨٧ . كما انخفضت حصة العمالة الزراعية في مجموع القوى العاملة من ٤٠ في المائة إلى حوالي ٢٥ في المائة ؛ بعبارة أخرى ترك آلاف العمال العمل الزراعي لانهم ، أو أرباب أعمالهم ، إما فقدوا اراضيهم أو لم يستطيعوا التوسع في عملهم بسبب نقص المياه ؛ أو لعجزهم عن المنافسة في السوق الداخلية مع واردات معانة من إسرائيل ؛ أو لانهم وجدوا أمامهم حواجز تعترض شراءهم مستلزمات زراعية أو تصدير منتجاتهم إلى الخارج[٩] .

٣١ - ومؤدى السياسة العامة للاستيطان القائمة على مصادرة الاراضي وفرض قيود على موارد المياه ، أن قسما كبيرا من السكان درج على كسب معاشه من النشاط الزراعي التقليدي ، سيلجأ تدريجيا إلى البحث عن عمل في إسرائيل ، كعمالة غير ماهرة نتيجة

---

(٧) المرجع نفسه ، الملحق الثاني "تقرير عن حالة العمال في الاراضي العربية المحتلة" (جنيف ، ١٩٩٠) .

(٨) المرجع نفسه .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٤١ .

لنقص فرص العمل في الاراضي . ويبدو أن ذلك يتسبب جزئيا في اعتماد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى على إسرائيل اقتصاديا ، وبالخصوص فيما يتصل بالمنتجات الزراعية .

٢٢ - وتجدر الاشارة أيضا إلى عمليات اقتلاع اشجار الفواكه التي تقترفها السلطات الإسرائيلية في مزارع السكان العرب في الاراضي المحتلة . وقد لاحظت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية (في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩) أن السلطات الإسرائيلية اقتلعت ٤٠٠ ٢٣ شجرة من الاراضي المحتلة خلال السنة الاولى للانتفاضة .

٢٣ - ونشر في التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ الذي تصدره وزارة العمل الاردنية ، مسح يتعلق باشجار الفواكه التي اقتلعتها إسرائيل من المزارع العربية في الاراضي المحتلة ، و يرد في الجدول التالي :

تدمير الاشجار والمحاصيل ، سنة ١٩٨٩

الشهر	أشجار الزيتون المقتلعة	أشجار الموالح المقتلعة	أشجار الفواكه الاخرى المقتلعة	عدد البلدات والقرى العربية المتضررة
كانون الثاني/ يناير	٢ ٢٨٥	٢١٠	٩٠	١٤
شباط/فبراير	٩٢٥	١٠٥	٢٠٠	١٠
آذار/مارس	١ ٤١٧	٠٠	٣٣٠	٩
نيسان/ابريل	٣ ٣٣٧	١٠٠	٧ ٠٠٠	١٦
أيار/مايو	٤ ١١٠	٤٠٠ ٢ دونم من المحاصيل طمرت بالحراثة	١٢ طن من أشجار الكرم	٢٢
حزيران/يونيه	٨٤٧	٥٠ دونم من المحاصيل طمرت بالحراثة	٥٥٠ دونم تم رشها مواد كيماوية	١٠
تموز/يوليه	١٢٠	٢٠٠	٣	٨
آب/أغسطس	٢ ٠٣٣	١١٢	٤ دونمات طمرت بالحراثة	١٢
أيلول/سبتمبر	٦٢١	٣٨٠	٤٣٠	١٢
تشرين الاول/ اكتوبر	١٧٧	٦٠	٢ ٦٢٠	١٤
تشرين الثاني/ نوفمبر	٢٥١	٣٠	٠٠	٥
كانون الاول/ ديسمبر	٨٠٥	٠٠	٠٠	٦

المصدر : مجمّعة من بيانات الحكومة الاردنية ، وزارة العمل ، إدارة البحوث "أثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على أحوال العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة" (بالعربية) ، "التقرير السنوي لعام ١٩٨٩" ، (عمان - كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) .

٣٤ - وفي سنة ١٩٨٩ اقتلع ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠ شجرة فواكه من أراضي مزارع العرب بإجراءات اتخذتها سلطات الاحتلال في سياق مصادرة أراضي العرب ؛ منها ٩٢٨ ١٦ شجرة زيتون . وبلغ عدد البلدات والقرى المتأثرة بهذه الإجراءات في السنة نفسها ١٣٨ بلدة وقرية .

٣٥ - وفيما يتصل بموارد المياه ، أصدرت السلطات الإسرائيلية سلسلة أوامر (الأمران رقم ٩٢ ورقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٧ ، والأمر رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٧٤) لتأمين احتكارها الكامل لهذه الموارد ، بما يكفل لها مراقبة نقل المياه واستخراجها واستهلاكها وبيعها وتوزيعها واستخدامها ، وتقاسم المياه وتحصيصها وحفر الآبار وبناء مرافق المياه وما إلى ذلك .

٣٦ - وأجبر السكان العرب في الجولان السورية على هدم بعض خزانات المياه خاصتهم ، ونسف الجيش الإسرائيلي بالديناميت عددا آخر منها(١٠) ، وفي الوقت الحالي ، لا يسمح سوى باستخدام ثلاثة أو أربعة خزانات من جملة الخزانات المشيدة في الجولان ويقرب عددها من ٤٠٠ خزان . وتفرض السلطات الإسرائيلية قيودا مشددة على استخدام المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . وفي بعض الأحيان توافق على إصدار تصاريح لحفر آبار على ألاّ تزيد أعماقها عن ٦٠ مترا وتخصص للاستخدامات المنزلية فقط ، في الوقت ذاته يسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالحفر لأعماق تصل إلى ٥٠٠ متر .

٣٧ - ولأسباب تتصل بالأمن ، دُمِّر بضع مئات من المضخات التي يملكها مزارعون عرب بمنطقة وادي الأردن في الضفة الغربية . كما دُمِّرت قنوات الري التي تزود المزارع العربية في منطقة الجفتلك بالمياه . وكان لهذا الإجراء أثر سلبي على الزراعة والحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق .

٣٨ - واستولت السلطات الإسرائيلية على بحيرة رام وهي أكبر مسطح مائي في الجولان السورية . وتسبب ذلك في إصابة قرى الجولان بنقص شديد في مياه الشرب والري ، في الوقت الذي جرى فيه تحويل مياه بحيرة رام إلى المستوطنات الإسرائيلية لتلبية احتياجات المستوطنين ومشاريعهم الزراعية والصناعية في المنطقة .

٣٩ - ويمكن تبيان عواقب السياسات والممارسات الإسرائيلية المتصلة بالمياه على النحو التالي :

---

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ١١١ .

(أ) ثمة حالة صراع وتنافس نشبت ، ولا تزال ، على الموارد من الأرض والمياه ؛ نجم عنها أثر سلبي على الأحوال المعيشية للفلسطينيين . فالمستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن تدخل مثلا ، في تنافس مباشر مع القرى العربية على الموارد المحدودة للضفة الغربية[١١] ؛

(ب) تقدر احتياطيات المياه الجوفية الصالحة للاستخدام في الضفة الغربية بحوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا . وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي حاليا بضخ حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا تاركة ١٠٠ مليون متر مكعب لاستخدامات الضفة الغربية ، أي بنسبة ١٦,٦ في المائة من إجمالي موارد المياه المتوفرة في الضفة الغربية ؛

(ج) تؤثر الآبار العميقة التي حفرتها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى على مناسيب المياه وكميتها في آبار السكان العرب ، مما يتسبب في خفض طاقاتها الإنتاجية وجفاف بعض هذه الآبار ، ومن ثم جفاف الأراضي الزراعية التي تعتمد على هذه الآبار في الري ؛

(د) نجم عن الاستخدام المفرط للمياه الجوفية في قطاع غزة والزيادة الضخمة في استخدام المياه من جانب سكان المستوطنات الإسرائيلية زيادة ملوحتها بسبب تسرب مياه البحر إليها . وعلى وجه التقريب ، بلغت نسبة الآبار غير الصالحة للاستخدام الآدمي في غزة ٥٠ في المائة من مجموع الآبار ، بل صارت هذه الآبار غير صالحة حتى للزراعة بسبب زيادة نسبة ملوحتها ؛

(هـ) وفي الجولان السورية ، مثلما الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أدى استمرار الممارسات التعسفية من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، التي تهدف أيضا إلى مصادرة الأرض والسيطرة على موارد المياه ، إلى تقليص المساحة المنزرعة وتضييق إمكانية التنمية المحلية وتدني الدخل المحلية المتأتية من العمل في الزراعة .

- - - - -

(١١) دافيد كاهان "الزراعة والمياه في الضفة الغربية وغزة" تقرير لمشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية (القدس ، ١٩٨٣) الصفحتان ١٦٥ و ١٦٦ .